

ندوة الآثار الاقتصادية لـ «القيمة المضافة» في رأس الخيمة الأحد المقبل

تنظم كل من دائرة التنمية الاقتصادية ودائرة المالية في رأس الخيمة الأحد المقبل، ندوة بعنوان "ضريبة القيمة المضافة وأثرها الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة"، في إطار التعاون المشترك بين الشركاء المحليين. وصرح د. عبدالرحمن الشايب النقيب المدير العام للاقتصاد في رأس الخيمة، بأن تنظيم الندوة يأتي في سياق التعاون الدائم بين الدائرتين في نشر التوعية الاقتصادية

حول مختلف القضايا والمواضيع التي تهتم الاقتصاد في الدولة، وهو يهدف إلى رصد التعرف على أهم الآثار الاقتصادية التي قد تنشأ عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات في المديين القصير والطويل، فضلا عن نشر التوعية العامة بهذا الجانب على مستوى الجهات ذات العلاقة. من جانبه أكد يوسف علي البلوشي مدير عام دائرة المالية بحكومة رأس الخيمة، من

واقع مسؤولية الدائرة على متابعة التطبيق لضريبة القيمة المضافة والرقابة على الجهات الحكومية لآليات التطبيق، حيث أشار إلى أهمية نشر التوعية اللازمة لجميع المحددات والمؤثرات الاقتصادية وغيرها التي قد تنجم عن تطبيق تلك الضريبة في دولة الامارات، ولذا يبادر دائرة المالية بتعزيز الشراكة الاستراتيجية لإقامة هذه الندوة من خلال التنسيق المباشر مع كل من دائرة التنمية الاقتصادية والجامعة

الأمريكية في إمارة دبي للوقوف على أهم أبعاد الندوة بما يخدم الهدف العام، والتي من شأنها المساهمة الفعالة في تحقيق مستهدفات محددة داعمة لصناع القرار على مستوى الدولة، ومن ثم تعزيز الوعي الضريبي العام داخل القطاع الحكومي بشكل خاص. وصرح د. محمد الخولي مدير مكتب التطوير المؤسسي بدائرة المالية، أن تنظيم الندوة تم بموجب خطة عملية ومنهجية

تتبع أهميتها في هذه الآونة لمعرفة تداعياتها على مختلف الطاعات الاقتصادية في الدولة، كما أشار المستشار الاقتصادي لدائرة التنمية الاقتصادية د. عبدالحليم محيسن بأن الندوة سوف تتضمن عدة محاور رئيسية تتناول التحليل والدراسة مميزات ضريبة القيمة المضافة بالمقارنة بضرر المبيعات، والضوابط الموضوعية والإجرائية لضريبة القيمة المضافة، ومن ثم تقييم الآثار الإيجابية والاقتصادية

الكلية لضريبة القيمة المضافة. كما سيتم في الندوة تقييم أثر ضريبة القيمة المضافة على سوق الأوراق المالية والاقتصاد في دولة الامارات. وحرصت دولة الإمارات منذ بداية العام الجاري ممثلة بهيئة الضرائب الاتحادية على تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات في القطاعين العام والخاص. رأس الخيمة - البيان

«اقتصادية دبي»: لا مانع من الفاتورة اليدوية شرط توافرها مع الضريبة

10

استدعاءات ومخالفات بسبب «القيمة المضافة»

دبي - بشار باغ

أوضح أحمد الزعابي مدير إدارة حماية المستهلك بالإدارة في اقتصادية دبي أن الفاتورة المكتوبة يدوياً يمكن استخدامها من قبل المنشآت التي لا تمتلك وسائل إصدار فواتير مطبوعة إلكترونياً، شرط أن تتضمن بيانات الفواتير الضريبية التي نص عليها القانون، بما يشمل عبارة "فاتورة ضريبية" ورقم التسجيل الضريبي، والسعر شامل الضريبة وإظهار قيمة ضريبة القيمة المضافة المفروضة.

ولفت الزعابي إلى أن اقتصادية دبي استدعت الاثني عشر الماضي 10 منشآت ومخالفة منشأتين تجاريتين لأسباب مرتبطة بضرر القيمة المضافة، مشيراً إلى أن النسبة الأكبر من شكاوى المستهلكين



أحمد الزعابي

تمثل في ارتفاع الأسعار بنسب أكبر من الضريبة فضلاً عن عدم وضوح الفواتير بالإضافة إلى استرجاع كسور الدرهم، مؤكداً أن المنشآت التي سجلت لدى الهيئة الاتحادية للضرائب والحاصلة على أرقام ضريبية هي التي يحق لها فرض الضريبة على المستهلك، أما المنشآت غير المسجلة لا يحق لها ذلك.

وأكد أن فرق توعية الأعمال تواصل زيارتها الميدانية إلى مختلف المنشآت التجارية في أسواق دبي لتعريف التجار بالآليات والإجراءات الضريبية السارية في الدولة، مع التوضيح مجدداً أن الضريبة تفرض على المستهلك وليس على المنشأة وبالتالي لن يكون هناك زيادات في التكاليف التشغيلية على التجار والشركات.

منها عرض الأسعار بلا ضريبة وعدم إصدار فاتورة

6 حالات تعرّض المخالفين لـ «المضافة» إلى غرامات



أبو ظبي - عبد الفتاح منتصر

أكدت الهيئة الاتحادية للضرائب أن الغرامات الإدارية لمخالفات ضريبة القيمة المضافة تتراوح بين 5 آلاف و50 ألف درهم لكل مخالفة مشيرة إلى أن هناك 6 حالات أساسية تعرض الخاضعين للضريبة للغرامات.

وقالت مصادر الهيئة الاتحادية للضرائب لـ "البيان الاقتصادي": تأتي في مقدمة المخالفات التي تعرض مرتكبيها لغرامات إدارية "عدم قيام الخاضع للضريبة بعرض الأسعار شاملة للضريبة" وعقوبتها 15 ألف درهم و"عدم قيام الخاضع للضريبة بإصدار الفاتورة الضريبية أو المستند البديل" عند قيامه بأي توريد وعقوبتها 5 آلاف درهم عن كل فاتورة ضريبية أو مستند بديل و"عدم قيام الخاضع للضريبة بإصدار الإشعار الدائن الضريبي أو المستند البديل" وعقوبتها أيضاً 5 آلاف درهم عن كل إشعار أو مستند بديل.

مستندات

وأضافت مصادر الهيئة أنه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ بداية الشهر

معاينة غير المتلتزمين بشروط الضريبة | البيان

5 أيام عمل من تاريخ الإصدار مشيرة إلى أنه يحق لأي شخص التقدم بطلب للهيئة لإعادة النظر في أي قرار صدر عنها بشأنه خلال 20 يوم عمل من تاريخ القرار حيث تقوم الهيئة بدراسة طلب إعادة النظر المستوفي للشروط والبت فيه بقرار مسبق خلال 20 يوم عمل من تاريخ استلام الطلب وتقوم الهيئة بإبلاغ مقدم الطلب بقرارها خلال 5 أيام عمل من تاريخ صدور القرار.

وعقوبتها المبلغ الأعلى من 50 ألف درهم أو 50٪ من الضريبة المفروضة على السلع المتعلقة بالمخالفة إن وجدت و"عدم قيام الخاضع للضريبة بإبلاغ الهيئة عن تطبيقه للضريبة على أساس الهامش" وعقوبتها 2500 درهم.

تقييم

وأوضحت المصادر أن الهيئة الاتحادية للضرائب ستقوم بإصدار تقييم هذه الغرامات للشخص وتبليغه بها خلال

الجاري بنسبة 5٪ على معظم السلع والهدايا فإن المخالفات الأخرى التي تعرض مرتكبيها لغرامات إدارية "عدم قيام الخاضع للضريبة بالشروط والإجراءات المتعلقة بإصدار الفاتورة الضريبية والإشعار الدائن الضريبي إلكترونياً" وعقوبتها 5 آلاف درهم عن كل مستند غير صحيح و"عدم التقيد بالشروط والإجراءات الواجبة حول حفظ السلع في منطقة محددة أو نقلها إلى منطقة محددة أخرى"

"اقتصادية الشارقة": المستهلك خط الدفاع الأول

الشارقة - البيان

أكدت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، أنها وفقاً لخطة الاستراتيجية الداعمة إلى المساهمة في تخطيط وقادة التنمية الاقتصادية الشاملة في الإمارة للوصول للريادة في التنمية الشاملة لتحقيق اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة والابتكار، تحرس دائماً على تبنى خطة ميدانية شاملة ومنظمة للحملات الرقابية على أسواق الإمارة، ويقوم بتنفيذها على مدار العام فريق عمل متخصص من الضباط التجاريين في إدارة الرقابة والحماية التجارية، وذلك للتأكد من سلامة جميع الممارسات الاقتصادية في الأسواق ونشر الوعي بين التجار والمستهلكين ومكافحة كافة مظاهر الغش والتلاعب التجاري والحد من الممارسات السلبية التي قد يلجأ إليها البعض.

وقال سلطان عبدالله بن هذه السعودي رئيس دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة أن الدائرة ومن خلال تنفيذها لعدد من الحملات الرقابية تقوم بالتأكد من التزام جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في الإمارة بالقوانين المنظمة لضريبة القيمة المضافة، وخاصة في ما يخص الفاتورة الضريبية، والتي بدأ تطبيقها اعتباراً من بداية يناير 2018، على أن تتضمن بصورة أساسية على وصف السلع أو الخدمات التي يتم توريدها، وسعر كل وحدة من



سلطان بن هذه

سلعة أو خدمة، والكمية والحجم الذي يتم توريده، ونسبة الضريبة والمبلغ المستحق دفعه بالدرهم.

من جانبه قال سالم السعودي نائب مدير إدارة الرقابة والحماية التجارية بالدائرة على أن المستهلك هو خط الدفاع الأول وأكد على أهمية تواصل المستهلكين مع الدائرة في حالة تعرضهم لأي حالة من حالات التلاعب بالأسعار أو عدم التزام التجار بالقوانين المنصوصة، وشدد على ضرورة احتفاظ المستهلكين بفاتورة الشراء، التي تعد مرجعاً لهم والضامن لحقوقهم في حال رغبتهم في تقديم شكوى، وتتيح الدائرة العديد من القنوات لتلقي الشكاوى، حيث تتلقى الدائرة الشكاوى من خلال مركز الشارقة للاتصال على الرقم: 800800000 أو من خلال الموقع



سالم السعودي

الإلكتروني الخاص بحماية المستهلك في الشارقة: www.shjconsumer.ae كما أكد أنه يجب على جميع المستهلكين الخاضعين لضريبة القيمة المضافة عدم رفع الأسعار بحجة ضريبة القيمة المضافة وذلك لتجنب التعرض للمسائلة القانونية والتي قد يترتب عليها مخالفات كبيرة، كما أكد على ضرورة تحري الدقة واستقاء المعلومات من البيانات والتصريحات الصادرة من وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب وأشار أن الدائرة ستكثف جهودها الرقابية وبالتعاون مع مختلف الجهات المختصة في الدولة للتأكد من التزام جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في الإمارة بتطبيق الاشتراطات التي تفرضها الهيئة الاتحادية للضرائب.

الهيئة الاتحادية للضرائب
FEDERAL TAX AUTHORITY

اعرف حقوقك

القطاع الصحي

0%

صفر

5%

- الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية (المقدمة من قبل مؤسسة رعاية صحية أو طبيب أو ممرض أو فني أو طبيب أسنان، أو صيدلية مرخصة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع أو الجهة المختصة).
- الأدوية المسجلة مع أو الموافق عليها من وزارة الصحة ووقاية المجتمع.
- المعدات الطبية المسجلة مع أو الموافق عليها من وزارة الصحة ووقاية المجتمع.

التعليم

0%

صفر

5%

- دور الحضنة.
- التعليم المدرسي.
- التعليم العالي المقدم من الجامعات المملوكة للحكومة أو الممولة بنسبة تزيد على 50٪ من الحكومة.
- مواد القراءة المطبوعة والإلكترونية المقدمة من المؤسسة التعليمية.
- الرحلات الميدانية المتعلقة بمنهاج دراسي.

مغفَى

- النقل المدرسي.
- الزي الرسمي.
- الأجهزة الإلكترونية.
- الأطعمة والمشروبات في المدرسة.
- الرحلات الميدانية الترفيهية.
- الأنشطة اللاهنية.

www.tax.gov.ae

@uaetax

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

هيئة كهرباء ومياه دبي
Dubai Electricity & Water Authority

تعلن هيئة كهرباء ومياه دبي عن طرح المناقصة رقم RFX 2121800002

ANNUAL MAINTENANCE CONTRACT FOR FIELD INSTRUMENTATION & CONTROL IN WATER SCADA NETWORK, PUMPING STATIONS AND RESERVOIRS ZONE - 01

تتوافر مستندات المناقصة من خلال الرابط التالي: <http://www.dewa.gov.ae> يمكنكم إيداع العطاء المشابه للعطاء (RFQ) في قسم إدارة العلاقة مع الموردين (SRM) على الرابط <https://srn.dewa.gov.ae> أو من خلال الرابط التالي: <https://www.dewa.gov.ae/open-tender> من تاريخ 10 يوما (مائة وخمسون يوما) من تاريخ آخر موعد لاستلام العطاءات. وهي حال عدم إمكانية تحميل جزء من مستندات العطاء غير نظام SRM سبب خلل فني أو في حال تقديم العطاء بالكامل بدوناً لأي سبب من الأسباب فإنه يتحمل العروض بمطابق مغلقة وختومة بالشمع الأحمر، ونسخة إلكترونية موضوعة على خمسة أفراس لبروزة وموضوعة بها نوع ورقم المناقصة (مذكور أعلاه) وتعلن باسمه، ورئيس مجلس إدارة هيئة كهرباء ومياه دبي، ثم تسلم لغرفة العطاءات بالمكتب الرئيسي للهيئة، والخاص بجوار مركز واهي، (عين نقرق)، دبي، في موعد أقصاه يوم **الأربعاء ٧ فبراير ٢٠١٨ الساعة الحادية عشرة صباحاً**. يجب تحميل نسخة مسوومة ضوئياً من أصل العطاء، في مجلد العطاء المختص (مجلد ج) الموجود في نظام SRM على الإنترنت من هذه المناقصة، لتقديم أسماء شركائهم/موظفيهم/المحاصلين على رخصة دبي التجارية سارية المفعول، وإرفاق صورة ضوئية عن هذه المستندات. يعتبر هذا الإعلان مكملاً للوثائق المناقصة، لأي استفسار آخر يمكنكم مراجعة مكتب نائب الرئيس - العقود، ص.ب. ٥١٤ دبي - الإمارات العربية المتحدة • هاتف: ٤٤٤٤ ٢٢٤ • فاكس: ٤٤٤٤ ٢٢٤ E-mail: contracts@dewa.gov.ae • Website: <http://www.dewa.gov.ae>

تأثيرات

عبد الرحمن آل صالح: لا صعوبات في تطبيق الضريبة

أكد عبد الرحمن آل صالح المدير العام لدائرة المالية في دبي، أن النظام الضريبي الجديد تميز بأن أبقى الخدمات السيادية للحكومات بدون ضريبة، مشيراً إلى أن الدائرة لم تواجه صعوبات أو عوائق في تطبيق الضريبة، كما أن قرار توزيع 70% من العوائد على الحكومات المحلية سيساهم في إحداث تنمية شاملة وقوية على مستوى الدولة تؤدي إلى استقرار الصرف الحكومي.

وقال آل صالح من تأثيرات الضريبة على التضخم، مشيراً إلى أن تأثيرات الضريبة ستظهر في السنة الأولى فقط، كما أن نسبتها قليلة وبشكل تأكيد فإن الضريبة لن تسبب زيادة في التضخم بنسبة 5% بل إن هذه النسبة ستتراوح بين 1% و1.5% خلال العام الأول ولن تسبب مشكلة كبيرة. أبو ظبي - البيان

عمل 74.8% من موظفي حكومة أبوظبي من المواطنين

ونوه إلى أن 26% من حصة أوبك النفطية ناتجة من دول الخليج. وأشار في الجلسة الأولى للملتقى والتي دارت حول التطورات الأخيرة في الأسواق الإقليمية والعالمية وتداعياتها على الاقتصاد الإماراتي، بنموذج الإمارات للتنوع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على النفط إلا أنه ذكر أن هذا النموذج يواجه تحدياً يجب مواجهته بحكمة، وهو ارتفاع أسعار السلع والمواد الرئيسية، حيث إن كل زيادة في

على أعلى الرواتب. كما تحدث خلال الجلسة الدكتور سيف الشعالي مستشار وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي مستعرضاً إنجازات اقتصاد أبوظبي. وتوقع أن يحقق ناتج الإمارة نسبة نمو بين 2018 - 2021 بنحو 3% مدعوماً بنمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.2%، كما توقع ارتفاع التضخم إلى 3.7% خلال نفس الفترة. أبو ظبي - البيان

ملتقى الآفاق الاقتصادية يناقش دور الاستثمار الأجنبي في تحفيز الابتكار

اقتصاد أبوظبي ينمو 3% ودبي 3.5% العام الجاري



ذياب بن محمد بن زايد خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى بحضور سلطان الجابر وكبار المسؤولين | وام

المنصوري: معدلات نمو متوازنة وبيئة اقتصادية قوية ومستقرة رغم التحديات

800

مليار درهم ناتج أبوظبي 2017

أبو ظبي - عبد الحي محمد

تحت رعاية سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، انطلقت أمس فعاليات الدورة الخامسة لملتقى الإمارات للآفاق الاقتصادية 2018، بهدف تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في تحفيز الابتكار والإنتاجية ودفع مسار النمو والازدهار في الإمارات. شهد افتتاح الملتقى سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دائرة النقل أبوظبي، ومعالي الدكتور سلطان الجابر وزير دولة، وحضره جاسم محمد بوتغايه الزعابي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي ورياض عبدالرحمن المبارك رئيس دائرة المالية والشيخ عبدالله بن محمد آل حامد رئيس دائرة الصحة والدكتور علي راشد النعيمي رئيس دائرة التعليم والمعرفة عضو المجلس التنفيذي والمهندس عويضة مرشد المرر رئيس دائرة الطاقة وسيف محمد الهاجري رئيس الأحيائي رئيس مجلس إدارة هيئة مياه وكهرباء أبوظبي وعبدالله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة وسامي القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية دبي وخليفة بن سالم المنصوري وكيل دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي وعدد من كبار المسؤولين.

وشدد معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، على أن اقتصاد الإمارات يواصل مساره التنموي الإيجابي في ظل رؤية وتوجهات القيادة الرشيدة، حيث حافظ على معدلات نمو متوازنة وبيئة اقتصادية قوية ومستقرة رغم التحديات الاقتصادية التي شهدتها دائرة التنمية الاقتصادية، معزراً تنوعه وتنافسيته العالمية كثاني أكبر اقتصاد عربي، وإحدى أهم الوجهات الإقليمية والعالمية للتجارة والاستثمار والأنشطة الاقتصادية.

نمو 3.9%

واستعرض في كلمته التي ألقاها نيابة عنه عبد الله آل صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلامة النهج الاقتصادي المتبع، مشيراً إلى أن التقارير الوطنية والعالمية المتخصصة تتوقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 3.4 - 3.9% خلال عام 2018، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.7%.

وأكد أن تنوع القاعدة الاقتصادية يمثل محموراً ثابتاً في جهود التنمية، مشيراً إلى أنه بحلول 2021 ستتمثل نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 80%، ولفت إلى أن قطاعات الصناعة والسياحة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية والتجارة والخدمات اللوجستية والقطاع المالي تبرز كمحاور رئيسية في خريطة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى القطاعات الصاعدة التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للابتكار، وهي: التكنولوجيا والصحة والتعليم والنقل والطاقة المتجددة والمياه والفضاء. وأشار إلى زيادة عدد الشركات في الدولة إلى أكثر من 400 ألف شركة وزيادة الاستثمارات الصناعية إلى 131 مليار درهم وارتفاع حجم التجارة الخارجية

غير النفطية للدولة إلى 1.7 تريليون درهم بنهاية 2017. وأشار إلى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة ارتفع في 2016 إلى 33 مليار درهم (9 مليارات دولار) بنسبة نمو بلغت 2.3%، ومثلت ثلث التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى دول غرب آسيا، كما تتبوأ الإمارات المرتبة الأولى عربياً، ما يعكس التنافسية الاستثمارية المتزايدة لقطاع الأعمال والاستثمار في الدولة، وهو ما أكدته تقرير الأونكتاد الذي صنّف الإمارات في المرتبة الأولى عربياً و12 عالمياً بين قائمة الاقتصادات الواعدة للاستثمار خلال الفترة 2017 - 2019.

تشارك

وكان سيف محمد الهاجري رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي قد ألقى كلمة في بداية الملتقى، أكد فيها على أهمية تحقيق آمالنا في المستقبل الذي نرجوه للإمارات، يتطلب مواصلة العمل الدؤوب الذي بدأناه منذ سنوات، والذي نسعى من خلاله إلى التشارك في صياغة توجهات التنمية، وتحديد أولوياتنا على النحو الذي ينسجم مع الاستراتيجيات والرؤى طويلة المدى في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة.

وأوضح أنه رغم أن الأعوام الأخيرة قد شهدت سلسلة من التحديات الإقليمية

والدولية في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية وتذبذب في أسعار النفط العالمية إلا أنها شهدت أيضاً تحولات جوهرية وإنجازات ملموسة على كافة الأصعدة في اقتصاد الإمارات بشكل عام، واقتصاد إمارة أبوظبي بشكل خاص. وشدد على أن الفترة المقبلة تتطلب منا جميعاً مضاعفة الجهود على كافة المستويات، مع التركيز على تعزيز تنافسية الأسواق المحلية ما يزيد من قدرتها على جذب مزيد من الاستثمارات النوعية ضمن القطاعات المستهدفة، وعلى النفاذ إلى الأسواق الدولية، بالإضافة إلى دعم التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وأضاف أنه على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن اقتصاد إمارة أبوظبي أثبت قدرته على امتصاص الصدمات والتعامل الناجح مع مختلف التحديات، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ نحو 4.2% بالأسعار الثابتة في المتوسط خلال الفترة (2012-2016)، مدعوماً بنمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، التي شهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة نفسها، بلغ نحو 5.7% في المتوسط. وذكر بأن توقعات دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي تشير إلى استمرار هذا الاتجاه الإيجابي في المستقبل؛ إذ إنه من المتوقع أن يحقق اقتصاد الإمارة معدلاً نموًا نحو

نمو

من جانبه، شدد سامي القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية دبي في كلمته على أن الملتقى بات منصة وطنية مهمة تعزز التعاون والتواصل بين دوائر التنمية الاقتصادية في إمارات الدولة، ومناقشة التوجهات المستقبلية لاقتصاد الدولة ودعائمه. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يزداد فيه قلق العديد من المحللين من أوضاع سوق النفط والمخاوف بشأن الأسعار، فإن الإمارات تشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً مدعوماً بالرؤية الثابتة للقيادة الرشيدة وتوجهاتها للحكومة بأن تكون الإمارات محطة للاقتصاد الحر والمفتوح على العالم ومركز جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية. وأشار إلى أن أحدث دراسات اقتصادية

دبي تشير إلى أنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد إمارة دبي بمعدل 3.5% عام 2018 و3.7% في 2019 في ظل العوامل الخارجية والانعكاسات الإيجابية المرتقبة على الاقتصاد من المبادرات الاستراتيجية المهمة التي أطلقتها حكومة دبي في إطار خطة دبي 2021.

وأفاد أنه في مقدمة هذه المبادرات استضافة إمارة دبي معرض إكسبو 2020، ومضي حكومتها قدماً في التحضير له بإطلاق مشاريع علاقة في البنية التحتية لافتاً إلى أن الدراسة ركزت على التعافي الدوري في الاقتصاد العالمي، والضعف النسبي في الحركة الاقتصادية التي تسود المنطقة نظراً لإجراءات التكيف مع أسعار النفط وإجراءات ضبط المالي.

وأوضح أنه على الصعيد العالمي، تشهد حركة التجارة العالمية هذا العام تعافياً ملحوظاً في معدلات نموها حيث من المتوقع أن تنمو 3.6% في 2018 مقارنة بـ 1.3% العام الماضي، مشيراً إلى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري على العالم التي انتهجتها إمارة دبي تشكل الحجر الأساس في دعم وتعزيز مشاركة منتجي البضائع والخدمات بالإمارة في سلاسل القيمة العالمية وزيادة الصادرات وتنويعها والتحسين المستمر في جودتها. وأعرب عن أمله في نتاج إمارة دبي في تحقيق نمو متسارع في صادرات المنتجات عالية التقنية من خلال

المشاركة النشطة في سلاسل القيمة العالمية التي تساعد على كسب التنافسية في الأسواق العالمية بدعم من الشبكة اللوجستية لدبي وإمكانياتها المتميزة في مجال النقل الجوي والبحري والبحري، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي بين شرق آسيا وغرب أوروبا.

وشهدت فعاليات اليوم الأول للملتقى جلستين دارت الأولى حول التطورات الأخيرة في الأسواق الإقليمية والعالمية وتداعياتها على الاقتصاد الإماراتي، والثانية حول ضريبة القيمة المضافة، وانتهت فعاليات اليوم الأول بتكريم المشاركين في الملتقى.

تقديرات

وتوقع خليفة سالم المنصوري وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بنهاية 2017 إلى أكثر من 800 مليار درهم. وقال في تصريحات للصحفيين أمس على هامش الملتقى: اقتصاد أبوظبي سينمو بنسبة جيدة بنهاية 2017 مقارنة بـ 2016، مشيراً إلى أن التقديرات الأولية المتوفرة لدى الدائرة تؤكد زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وتوقع الوكيل طرح أجزاء من شركات حكومية للاكتتاب العام. وقال: عام 2018 سيكون عام تخارج الحكومة من أكثر من شركة وستكرن نموذج شركة أدنوك للتوزيع. وشدد على أن استمرار وتيرة النمو الاقتصادي لأبوظبي خلال عامي 2018 و2019 ترجع إلى استكمال مشاريع عملاقة كثيرة أبرزها مطار أبوظبي الدولي والمدنية الثقافية في السعديات لافتاً إلى أن الحكومة أفنقت خلال السنوات القليلة الماضية أكثر من 30 ملياراً على هذه المشاريع منها 13 مليار درهم على المطار فقط.

وشدد على أن الدائرة لن تسمح لأي منتج يبيع باستغلال ضريبة القيمة المضافة في زيادة الأسعار، مشيراً إلى أنها ستطبق غرامات مالية تتراوح بين 40 - 100 ألف درهم ضد المخالفين، إضافة إلى إغلاق المنشأة. وذكر أن الدائرة تلقت أكثر من 300 شكوى من مستهلكين، لافتاً إلى أن الدائرة مستمرة في جولاتها التفتيشية على الأسواق وستعلن قريباً عن نتائج هذه الجولات. وأضاف، وصلتنا استفسارات كثيرة من مستهلكين ونسبة لا بأس بها من الشكاوى كان أصلها استفسارات.

«القيمة المضافة» وتأثيراتها

أبو ظبي - البيان

شهدت جلسة للملتقى حول ضريبة القيمة المضافة جدلاً حول كيفية تطبيق الضريبة وآثارها. الجدل أثاره الدكتور أحمد حسين المدير العام لمجموعة مصانع حسن بن الشيخ، حيث ذكر أن عملية التطبيق شابتها ثغرات. وقال إن القطاع الخاص لم يطرح على تفاصيل التطبيق إلا قبل التطبيق بـ 15 يوماً، والمشكلة ليست عدم جاهزية القطاع الخاص بل تأخر المعلومات، كما أن الشركات مطالبة بسداد الضريبة قبل تحصيل أموالها من العملاء، فضلاً عن أن التطبيق صاحبه زيادة بأسعار السلع.

وأبدى تخوفه من أن يؤدي تطبيق الضريبة والإجراءات اللاحقة لها إلى موجة تضخم كالتي شهدتها الإمارات قبل 2008. وقال إن العام الماضي شهد زيادة رسوم من جانب الحكومة الاتحادية

وصلت لمرحلة متقدمة من التطبيق. وأشار إلى أن تطبيق الضريبة اعتمد على أفضل الممارسات العالمية، ورأينا ألا نؤجل التطبيق ونبدأ التعامل مع التحديات، لأنه حتى لو أجلنا فإن القطاع الخاص لن يكون جاهزاً، وكان هناك شركات كثيرة بلا دفاتر محاسبية، كما أن نسبة الضريبة محدودة ولا تزيد عن 5% بينما في دول أخرى تصل إلى 25%.

وقال إننا ظلنا ندرس على مدى 14 عاماً التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للضرائب، وعلى أية حال فإن الضريبة لا تزيد التكلفة سوى بنسبة 1.4% وهي نسبة قليلة. كما أننا نظننا دورات الباب للمزيد من العمالة الوافدة، وموجة تضخم كبيرة، لذا، علينا أن نشجع الاذار مثلما حدث في الصين.

كان خالد البستاني المدير العام للهيئة الاتحادية للضرائب تحدث في بداية الجلسة حول ضريبة القيمة المضافة وخلص إلى أن هيئة الضرائب

وبعض الحكومات المحلية على الشركات والأعمال، وهذه الرسوم ستضاف إلى إيرادات الحكومة بالإضافة إلى إيرادات ضريبة القيمة المضافة. لذا، ستكون هناك زيادة في الميزانيات. وقد تصل الميزانية الاتحادية إلى 65 مليار درهم، وبالطبع قد يدفع الفائض إلى زيادة رواتب الموظفين المواطنين.

وأضاف: لدينا مديرو إدارات يتقاضون رواتب بين 80 - 140 ألف درهم ولو ارتفعت الرواتب فستكون هناك موجة ارتفاع في الأسعار وزيادة في الواردات وضغط في إنجاز المشاريع وفتح الباب للمزيد من العمالة الوافدة، وموجة تضخم كبيرة، لذا، علينا أن نشجع الاذار مثلما حدث في الصين.

كان خالد البستاني المدير العام للهيئة الاتحادية للضرائب تحدث في بداية الجلسة حول ضريبة القيمة المضافة وخلص إلى أن هيئة الضرائب